



The impact of liquidity risks on the safety index: An analytical study of a sample of banks listed on the Iraqi Stock Exchange

*تأثير مخاطر السيولة في مؤشر السلامة دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

*** د. رنا علي اسماعيل

** سحر عنيد سلمان

Abstract

The research aims to develop appropriate concepts and proposals to solve or avoid liquidity risk problems in Iraqi banks, as well as to identify the extent of the ability of banking departments to manage banking liquidity risks and their effects on the financial stability index. Financial stability is considered the basic foundation of sustainable development in the country. The research problem was the question about the role of liquidity risks in achieving financial stability, while the research was based on a sample of Iraqi commercial banks, while the research community included commercial banks in Iraq. The research reached a group Among the most important results are: The results of the Extended Dickey-Fuller (ADF) test showed that all variables in the research (liquidity risk) as an explanatory variable and the financial soundness variable as a dependent variable all stabilized at the level) and the first difference.

*بحث مسجل .

** الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد .

** لبنان - الجامعة الامريكية للعلوم والتكنولوجيا - كلية ادارة الاعمال والاقتصاد .

The (P-P) test in small-sized samples is considered more accurate than the (ADF) test, and therefore we will present the (P-P) results, as it can be noted that all variables stabilized at level) and the first difference.

المستخلص : يهدف البحث الى وضع التصورات والمقترحات المناسبة لحل مشاكل مخاطر السيولة او تجنبها في المصارف العراقية فضلاً عن التعرف على مدى قدرة الإدارات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة المصرفية وآثارها على مؤشر الاستقرار المالي. ويعتبر الاستقرار المالي هو الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة في الدولة، وقد تمثلت مشكلة البحث في التساؤل حول دور لمخاطر السيولة في تحقيق الاستقرار المالي، فيما استندت البحث الى عينة من المصارف التجارية العراقية فيما اشتمل مجتمع البحث على المصارف التجارية في العراق، وقد توصلت البحث الى مجموعة من النتائج اهمها : أظهرت نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) ان جميع المتغيرات في البحث (مخاطر السيولة) كمتغير مفسر ومتغير السلامة المالية كمتغير معتمد جميعها استقرت عند المستوى (Level) والفرق الاول. ويعتبر اختبار (P-P) في العينات صغيرة الحجم أكثر دقة من اختبار (ADF) و لذلك سنعرض نتائج (P-P) إذ يمكن ملاحظة ان المتغيرات جميعها استقرت عن المستوى (Level) والفرق الاول.

المقدمة : يعد الاستقرار المالي من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في الدولة، مما يساهم في زيادة قدرة النظم المالية والمصرفية على أداء الوظائف والمهام المتعلقة بتقديم خدمات مصرفية مثل توفير السيولة والمنح الائتمانية المالية وغيرها من الوظائف التي تجعلها البلد قادراً على استيعاب الصدمات الداخلية وتركز السلطات الإشرافية والبنوك المركزية وصناع السياسات على اكتشاف التراكم المحتمل للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي وبناء أطراً للتدابير العلاجية لمنع اندلاع الاضطرابات المالية ومع ذلك ، فإن صلاحية قياس الاستقرار المالي تشكل تحدياً خطيراً للوفاء بمهام السلطات الإشرافية ومن المعروف أن الازمات المالية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظم المالية والمصرفية خاصةً مع موجة التحرر المالي العالمي ، حيث لا يوجد نظام مصرفي معزول عن الأنظمة الاخرى وما يحدث لها من حيث الاضطرابات والمخاطر التي من الممكن أن تصيبه وتتسبب بخسائر كبيرة ، ومن المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي هي مخاطر السيولة والتي تعتبر مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم القدرة على الحصول على تمويل بمستوى معقول اقتصادياً ، أو بيع أو رهن أصل بالسعر المسجل ، من أجل تغطية التزام متوقع أو غير متوقع.

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة البحث - توجد مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على الاستقرار المالي في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد العالمي، قد تشمل هذه العوامل الأزمات الاقتصادية والسياسية والتغيرات والشكوك في القانون. يعكس الاستقرار المالي في مثل هذه الحالة من الموارد المالية للشركة، والتي يمكن من خلالها استخدام الأموال بشكل فعال ، ومع ذلك ، فإن تسوية حدود الاستقرار المالي هي قضية معقدة. عندما تفتقر الدولة إلى الاستقرار المالي ، فإنها تؤدي إلى نقص في رأس المال العامل وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية نتيجة لعدم توفر السيولة بشكل كامل وفي الوقت المناسب، يتم تحديد أهمية الموضوع المحدد من خلال حقيقة أن تقييم الأداء المالي واستقرار المؤسسة وتوفير السيولة هي أدوات مهمة ستساهم في زيادة قدرة النظام المالي والمصرفي على أداء وظائفه ومهامه المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية مثل توفير السيولة ومنح الائتمان المصرفي وغيرها من الوظائف التي تجعل من النظام المالي للدولة قادراً على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية والتعامل معها، واستناداً لما ذكر اعلاه يمكن أظهار مشكلة البحث من خلال عدة تساؤلات وكما يأتي :-

١. ما هو دور لمخاطر السيولة في تحقيق السلامة المالية؟

٢. ما هي علاقة الارتباط والتأثير بين مخاطر السيولة المصرفية ومؤشر السلامة المالية؟

ثانياً : أهمية البحث

١. إثراء المعرفة العملية والعلمية التي تعتمد عليها الممارسات داخل المصارف والمجتمع حول مدى استقرار مخاطر السيولة.

٢. تناولها لقطاع مهم وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل هامة في الاقتصاد الوطني، والذي يسهم في البناء المالي والاقتصادي بشكل فاعل من خلال دوره في تمويل القطاعات الاقتصادية بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة .

٣. إنها ستقوم بتوظيف ما لديها من موارد ضمن سيولة تسهم في تحقيق استقرار مالي يطمح أي مصرف في تحقيقه دون الإفراط بالسيولة وتحمل المصرف مخاطرة كبيرة يمكن ان تؤثر في تصفية بعض او كل موجوداته من اجل سداد التزاماته.

ثالثاً: اهداف البحث

١. إيجاد العلاقة بين مخاطر السيولة المصرفية ومؤشر الاستقرار المالي في المصارف العراقية.

٢. وضع المقترحات والتصورات المناسبة لايجاد حل مشاكل مخاطر السيولة او تجنبها في المصارف العراقية.

٣. بيان مدى قدرة الادارة المصرفية في إدارة مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها على مؤشر الاستقرار المالي .

رابعاً: فرضيات البحث

١. هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر مخاطر السيولة المصرفية في مؤشر الاستقرار المالي.

٢. هل هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر مخاطر السيولة المصرفية ومؤشر الاستقرار المالي.

خامساً: منهج البحث - ان طبيعة البحث العلمي ألزمت الباحثة إستخدام أسلوب معين ومنهج خاص بالتحليل والبحث ، وعليه أعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

١- الحدود المكانية: المصارف العراقية وتم اختيار عدد من مصارف لاختبار وتحليل فرضية البحث وبيان أبرز الاستنتاجات والتوصيات.

٢- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي العملي للبحث في سلسلة زمنية تمتد من (٢٠١٦ - ٢٠٢١) .

سابعاً: مجتمع البحث وعينتها - يتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي. وشملت عينة البحث مجموعة من المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي البالغة (٨) مصرفاً والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وكما موضح بالجدول ادناه:

جدول (١) المصارف التجارية عينة البحث

المصرف	سنة تأسيسه	رأس مال بالمليون دينار
الخليج التجاري	1999	300,000
التجاري العراقي	1992	150
اشور الدولي للاستثمار	2005	250,000
المتحد للاستثمار	1994	1
الموصل للتنمية والاستثمار	2001	1,000
الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	400
بغداد التجاري	1992	100
عبر العراق للاستثمار	2006	56,500

المصدر: من ترتيب الباحثة

العينات المستخدمة في هذه البحث - تكونت العينات بمجموعة من المصارف التجارية الخاصة والمتمثلة بـ (٨) مصرفاً تجارياً خاصة تم اعتمادها بشكل عشوائي وذلك لتوفر بيانات عنها طول مدة البحث.

ثامناً: الأساليب الإحصائية المستخدمة - تم استخدام الأساليب الإحصائية من أجل الوصول الى نتائج علمية اذ تم استخدام العديد من الأساليب القياسية في الجانب التطبيقي اذ تم اختبار سكون البيانات فضلاً عن توضيح علاقة الارتباط بين متغيرات البحث وإيجاد اثر المتغير المستقل عن المتغير التابع.

تاسعاً: اساليب جمع البيانات والمعلومات - تم الاعتماد على الكتب والدراسات والبحوث والنشرات الرسمية العربية والاجنبية لتوضيح الجانب النظري للدراسة، اما في الجانب العملي فقد تم الاعتماد على التقارير المالية الفصلية والقوائم المالية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٦- ٢٠٢١) المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والمنشورة في موقع سوق العراق للاوراق المالية (<http://www.isx-iq.net>).

الفصل الثاني : الاطار النظري للبحث

المبحث الاول : مخاطر السيولة

اولاً: مفهوم السيولة - تعد السيولة مهمة في نشاط المؤسسات المالية والحفاظ عليها من المؤشرات الرئيسية التي تؤمن رضا العملاء سواءً كان المقترضين او المودعين ، أذ ينبغي الحفاظ على سيولة مصرفية كافية خاصة اذا كانت البيئة المصرفية التي يعمل بها غير مستقرة ، وحيث أن هدف الاحتفاظ بموجودات سائلة هو لمواجهة الالتزامات المستحقة السداد حالياً، أو في خلال فترة قصيرة (أبو رحمه، ٢٠٠٩: ١٦).

تعددت مفاهيم السيولة اذ بات هنالك اكثر من زاوية ينظر بها اليها، فالسيولة بالمفهوم المطلق تعني النقود، اما السيولة بالمفهوم الفني تعني قابلية الاصل للتحويل الى نقد بسرعة وبدون خسائر، حيث ان عملية الاحتفاظ بالنقود والاصول السائلة تهدف الى اداء الالتزامات المستحقة ، اما السيولة بالمفهوم المجرد تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة الاداء سواءً كانت هذه الالتزامات متعاقد عليها او غيرالمتعاقد عليها (عرضية) (Hamid، ٢٠٠٨: ٢٣٠). كما عرفها (Howells & Bain, 2007: 9) بأنها تمثل السرعة والراحة التي يمكن من خلالها تحويل الاصل إلى نقود مقابل كلفة معينة. وتعرف السيولة بأنها كمية ما تحتفظ به اي منشأة مالية من نقود او موجودات تتسم بسيولة عالية وتمتلك قابلية للتحويل الى نقد وبدون خسائر، حيث يكون الغرض منها هو تسديد الالتزامات المستحقة الاداء على هذه المنشأة المالية وبدون اي تأخير (Al-Husseini, Al-Douri، ٢٠٠٨: ٠٣).

ثانياً: السيولة المصرفية - تعرف السيولة بانها :قدرة المصرف على تحويل الموجودات الى نقد بسرعة وبدون خسائر ، مضافاً إليها تسديد التزامات الزبائن ، أو أموال مشتراة او ودائع التي

يمكن الحصول عليها من السوق المالية او ارباح نتيجة المضاربة بالاصول المالية (عقل ، ٢٠٠٠ : ١٥٨) .

وعليه تعني السيولة لأي نشاط اعمال بأنها مدى قدرة المصرف على التسديد الفوري للالتزامات المستحقة وذلك من خلال تحويل الموجودات الى نقد بتكاليف قليلة ووقت قصير (Koch & Masdonald ، ٢٠٠٠ : ٥٨٠) . نظرا لما ذكر اعلاه فإن للسيولة ثلاث ابعاد الآتية (Howells & Bain, 2007:9):

- الوقت : وهي السرعة في امكانية تحويل الموجودات الى نقد .
- المخاطرة : وهي احتمال انخفاض في قيمة الموجود أو إهمال المنتج أو المصدر (الاصدار) بطريقة ما او اخرى في هذا المجال .
- التكلفة : هي تضحية مالية وتضحيات مالية أخرى مطلوب وجودها في اجراء عملية التغيير.

يتضح مما ذكر اعلاه ان مصطلح السيولة يعبر عن توفير النقد جاهز وسيولة المنشأة او المصرف وسيولة الموجودات او الأصول.

اما مفهوم السيولة المصرفية، أو السيولة في القطاع المصرفي فأنها لا تختلف من حيث الجوهر عن المفهوم العام للسيولة في أي منشأة مالية بقدر خصوصية العمل المصرفي والقائم على عنصر السيولة، وتعرف لجنة بازل السيولة المصرفية بأنها "مدى قدرة البنك على تمويل زيادة الموجودات وسداد الالتزامات عند الاستحقاق، بدون خسائر غير مقبولة" (١: Basel, ٢٠٠٨)

ثالثاً: اهداف السيولة - إن للسيولة المصرفية عدة اهداف تساهم بشكل فعال في انجاز الاعمال المصرفية ومنها (الطيب ، ١٩٩٢ : ٦٤):-

١. قدرة المصرف على دفع مصاريف العمليات المصرفية باستمرار، فضلا عن قدرته تمويل استثماراته المالية.

٢. عند توفير السيولة يمكن القيام بعملية السداد قبل الاستحقاق، مما يمكن المصرف من الحصول على خصم نقدي.

٣. تحقيق عوائد إضافية من خلال الاستفادة من التقلبات التي تحصل في الأسعار، خلال انخفاض كبير في الأوراق التي يتعامل بها المصرف.

٤. ان لقدرة المصرف المستمرة على السداد في وقت الاستحقاق اثرا إيجابيا في مساعدة المصرف ، في الحصول على قروض وقت الحاجة اليها وبشروط ميسرة.

رابعاً: أهمية السيولة - ويعد توافر السيولة النقدية لدى المصارف من الأمور التي تكسب هذه المصارف مزايا عدة من أهمها (مريم واحمد، ٢٠٢٣، ٩٦) :-

١. تعتبر مؤشراً حيوياً للمودعين والمحللين والادارة والسوق المالية.

٢. تعبر عن ثقة المودعين والمقترضين وحملة الأسهم بالمصرف، وتبين مدى قدرة وسرعة المصرف على تلبية متطلباتهم .

٣. تبين مظهر موثوقية المصرف تجاه الأسواق المالية ، بعيداً عن المخاطر وإيفاء بالتزاماته تجاه الزبائن.

٤. تأمين الموجودات المصرفية وإيفاءها بالتزاماته.

٥. توفير السيولة يحمي المصرف من الاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى.

خامساً: مخاطر السيولة المصرفية - ان المخاطر تشير الى خسائر محتملة الحدوث سواء كانت مباشرة او غير مباشرة نتيجة لفشل النظم او الأشخاص أو الإجراءات داخل الوحدة، وان المخاطر في مجال العمل المصرفي انها احتمالية مواجهة المصرف لخسائر غير مخطط لها ، وغير متوقعة ، او احتمالية تذبذب العوائد المتوقعة على استثمارات معينة تنتج عنها آثار سلبية لها القدرة على التأثير على اهداف المصرف ومدى نجاحه في تنفيذ استراتيجيته (نصر ورمضان، ٢٠١٣: ٥٧).

تظهر مخاطر السيولة عندما يطلب الدائنون (المودعين على سبيل المثال) بنقد سريع ومباشر وذلك لسد احتياجاتهم المالية ، حينها ينبغي على المصرف توفير اموال اضافية من خلال بيع بعض موجوداته او الاقتراض لتلبية الطلب على سحب الأموال ،وبما ان النقد هو اكثر الموجودات سيولة يمكن استخدامها من قبل المصرف للتلبية المباشرة والفورية لطلبات المودعين عند سحب الاموال، تباع الموجودات بأسعار أقل في الاسواق الضعيفة عند البيع الآن مما لو كان للمصرف حيث تتطلب اطول فتره للتفاوض على البيع ولذلك فان يتم تصفية بأسعار تهدد قدرة المصرف على الإيفاء بديونه . (نصر ورمضان، ٢٠١٣: ٥٧) .

سادساً: أنواع المخاطر المصرفية - أن المصارف كغيرها من المؤسسات المالية تواجه العديد من المخاطر ، الا انه لطبيعة عمل المصارف المختلفة عن باقي المؤسسات الأخرى وظهرت عدة أنواع من المخاطر في القطاع المصرفي ومن أهمها (الموسوي، ٩٢: ٢٠١٧):-

١. مخاطر الائتمان: وتسمى أيضا مخاطر الإقراض وهي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل سداد الالتزامات عند استحقاقها ،أي انها تبادل للممتلكات والبضائع بدفع قيمة مساوية لها مستقبلا والمتفق عليه مسبقا ، اذ من المحتمل ان تتغير تلك القيمة في المستقبل نتيجة لعوامل مختلفة مما يؤدي لمخاطر عدم السداد.

٢. مخاطر السيولة: هي عدم مقدرة المصرف بدفع التزاماته المالية في وقت الاستحقاق مما قد يسبب نقص في النقد السائل الذي يؤدي الى افلاس المؤسسة وفقدان سمعتها بين الزبائن.
٣. مخاطر أسعار الفائدة: وهي احتمالية ارتفاع معدلات الفائدة السوقية مع بقاء معدلات الفائدة لاستثمارات المصرف أي انها مخاطر ناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة التي يكون لها تأثيراً سلبياً على إيرادات المصرف ورأسماله.
٤. مخاطر سعر الصرف : هي قيام المصرف بإستثمار أمواله في عدة عملات اجنبية ، او استثمار امواله بالاعتماد على مصادر تمويل اجنبية وهذا يؤدي الى وقوع خسائر إذا ما حصل تقلبات أسعار الصرف في السوق .
٥. مخاطر السوق: وهي التغيرات التي تحدث في الأسعار بشكل مفاجئ .
٦. المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر المتولدة عن العمليات اليومية للمصرف ، او الخسائر المحتملة الناتجة عن العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو أية احداث خارجية
٧. مخاطر السمعة: هي الآراء السلبية التي تنتج عنها خسائر كبيرة للزبائن او الخسائر الناتجة عن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة التصرف او موظفيه.

المبحث الثاني : الاستقرار المالي

اولاً: مفهوم الاستقرار المالي- تختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف مراحل الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد وخطر حدوث أزمة في ذلك القطاع تزداد على الاقتصاد ككل. وقد عرف الاستقرار المالي حالة النظام المالي أي "أسواق مالية رئيسة ونظام مصرفي مقاوم للصدمات يؤدي وظائفه الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية وترتيب المدفوعات وإدارة المخاطر وتسهيل العمليات الاقتصادية (محسن، ٢٠١٦: ٣٦٢) وان الاستقرار المالي هو ظرف معين يكون فيه النظام المالي المتألف من المؤسسات المالية الوسيطة والأسواق والهياكل الارتكازية قادراً على الصمود أمام الصدمات ومعالجة الاختلالات المالية وبتلك الوسيلة يتم تخفيف احتمالية نشوب الاضطرابات في عملية الوساطة المالية والتي قد تكون من الشدة بحيث تعيق النظام المالي على تنفيذ أو تحقيق مهامه أو أهدافه أو غاياته على نحو ملائم خلال مدة زمنية غير محددة عن طريق تصحيح الاختلالات المتكررة الحاصلة في آلياته التشغيلية (علي ،

(٢٠١١ : ٩)

ويمكن تمييز ملامح عدم الاستقرار المالي من خلال ثلاث معايير وهي (٢ : ٢٠٠٣ Fergus,

١. انحراف أسعار الأصول المالية الهامة بشكل كبير عن المستويات المتوقعة والمنطقية لها

٢. تراجع أداء الأسواق بالإضافة إلى تعذر الحصول على الائتمان أو ارتفاع تكاليف الحصول عليه من المصادر المحلية أو الأجنبية.

٣. تغير مستوى الإنفاق بما يفوق أو يقل عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد .

ثانياً: المبادئ الرئيسية لتحديد الاستقرار المالي

هناك عدة مبادئ رئيسية لابد من الالتزام بها لتحقيق الاستقرار المالي:

المبدأ الأول: يتطلب الاستقرار المالي في غياب الأزمات المالية، وقدرة النظام المالي على التعامل عند ظهور الاختلالات أو الحد منها قبل أن تشكل تهديداً لنفسها أو للعمليات الاقتصادية لزراعة الاستقرار المالي في نظام مالي سليم ومستقر، أي القدرة على التنبؤ يحدث هذا في جزء منه عن طريق آليات تصحيحية التي تخلق مرونة والتي تحول دون التطور الطبيعي لظهور المزيد من المشاكل والتعرض للمخاطر، قد يكون هناك خياران وهما:

١- السماح لسياسة آليات السوق للعمل على حل الصعوبات المحتملة وحسن الأداء هذا يحدث في جزء منه من خلال آليات تصحيحية في آليات السوق الذاتية التي تعمل على خلق المرونة ومنع المشاكل وعدم تزايد المخاطر على نطاق المنظومة.

٢- التدخل بسرعة وفاعلية من خلال ضخ السيولة عبر الأسواق، على سبيل المثال لاستعادة الاستقرار وهكذا، الاستقرار المالي ينطوي على الأبعاد الوقائية والعلاجية على حد سواء (Schinasi، ٢٠٠٤، ٢٠)

المبدأ الثاني: ديناميكية (حركية) التمويل من خلال عدم المحافظة على الاستقرار المالي كما يحدث على طول سلسلة متصلة، لا يتطلب بالضرورة أن كل جزء من أجزاء النظام المالي أن يعمل باستمرار على طول سلسلة متصلة في ذروة الأداء، بل هو يتفق مع النظام المالي بأن يعمل على "الإطارات الاحتياطية" من وقت لآخر (Schinasi، ٢٠٠٤: ٤٥)

المبدأ الثالث: هو المبدأ الأهم من بين المبادئ السابقة التي تم ذكرها إذ يصاغ الاستقرار المالي من حيث العواقب المحتملة بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، أو على مستوى القطاع ككل كالقطاع المصرفي كاملاً وليس على مستوى مصرف واحد ، ولهذا ليس من الضروري أن تكون الاضطرابات في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي إن لم يكن من المتوقع أن يضر النشاط الاقتصادي ككل.

المبدأ الرابع: لا يمكن للتمويل وحده أن يفي على نحو كاف دوره في تخصيص الموارد والاختار، وتعبئة المدخرات وتسهيل تراكم الثروة والنمو والتنمية ، فإنه يجب أن يعني أنظمة الدفع نحو الاقتصاد تعمل بسلاسة عبر الآليات الرسمية والخاصة ، وتجارة التجزئة والجملة،

والمدفوعات الرسمية وغير الرسمية. ويتطلب الأمر من البنك المركزي أن يكون له أموال الإغلاق البديلة المشتقة كذلك يمتلك حسابات مصرفية أخرى (Schinasi، ٢٠٠٤: ٤٥).

ثالثاً: تحديات الإستقرار المالي - وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي (العلي، ٢٠١٣: ٣٥١) و(الشاذلي، ٢٠١٤: ٢١):.

١ - تراجع الشفافية: يعتبر تراجع الشفافية من بين أهم أسباب حدوث العديد من الأزمات المالية، بسبب عدم توفر المعلومة اللازمة لإتخاذ القرار الاستثمار الصائب والموضوعية والعدالة في تسعير الأصول.

٢ - المخاطر النظامية: يمكن تعريف المخاطر النظامية بعدة طرائق، ولكن التعريف التقريبي المفيد هو إنها " المخاطر التي تحدث داخل النظام المالي بسبب الطريقة التي تتفاعل بها أجزاء النظام المالي، وليس بسبب العيوب في الأجزاء نفسها.

٣ - زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق: تعد زيادة ديناميكية السوق من الظواهر الصحية في الاقتصادات، حيث تؤدي إلى سرعة أثر استخدام الأدوات السياسية النقدية للاقتصاد، تظهر نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي خلال فترات وجيزة، وبما يمكن المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بالاعتماد على الاحتمالات الموثوقة كما أنه في ضوء زيادة ديناميكية الأسواق

٤ - الفجوة التكنولوجية والمعرفية: قد توجد فجوة معرفية وتكنولوجية بين الشركات أو المؤسسات أو الأسواق وبين جهات إشرافية ورقابية ، بسبب لما تتطلب من معاصرة التطورات التكنولوجية السريعة من كلفة عالية ترفضها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على مخصصات حكومية التي تحدد مسبقاً، وتحتاج تعديلات بإجراءات مطولة ومعقدة .

٥- المخاطر المعنوية: تسارع السلطات المالية عند حدوث الأزمات في توفير أكبر قدر من الأموال للحيلولة من إخفاق المؤسسات المالية، كالدم الذي يقدمه البنك المركزي من برامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للبنوك كمقرض أخير، وكذلك على موقف الدولة الاقتصادي والمالي خلال حدوثها. حيث ينذر بكارثة مالية على مستوى الاقتصاد الكلي إذا لم تتوفر لدى الشركات والمؤسسات المقدرة الذاتية لتجنب الأزمات والحد من تداعياتها.

رابعاً: مؤشرات الاستقرار المالي - تأتي أهمية دراسة مؤشرات الاستقرار المالي من دلالتها على مدى استقرار النظام المالي وسلامته وتعطي الإشارة الى مدى قدرة القطاع المالي للتأثر بالازمات المالية والاقتصادية واحتوائه لها كما وتعد من اهم الوسائل الدولية لفحص

المركز المالي للمصارف ونتائج عملياتها من الأرباح والخسائر وكذلك قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة ويمكن تلخيص أهميتها بالنقاط الآتية (محسن، ٢٠١٦، ٣٦٣):

١. تضع مقاييس كمية وموضوعية يتم على أساسها تقييم سلامة النظام المالي.
٢. تعمل كمجسات لكشف مخاطر انتقال الالتزامات والتقليل من حدة تأثيرها على النظام المالي.
٣. ترسيخ مبدأ الإفصاح والشفافية لغرض تلافي اختلاف المعلومات للزبائن وتساعد على اتاحتها لهم.
٤. يمكن اعتمادها في تقييم مدى الاستقرار المالي للبلد بين مدة زمنية وأخرى ومن ثم وضع الإجراءات اللازمة لتقويمها.

٥. ان المؤشرات المعبرة عن الاستقرار المالي تعددت وتطورت منذ الازمة المالية عام ١٩٩٧ تبعاً لتغيرات هياكل الانظمة المالية اذ ان بعضها يكتفي بمؤشرات السلامة المالية للنظام المصرفي (FSI) والبعض الآخر يضمن مؤشرات لتطور النظام المالي

الفصل الثالث : الاطار العملي للدراسة

أولاً: متغيرات البحث والإحصاء الوصفي للمصارف عينة البحث

- متغيرات البحث: تضمنت البحث مؤشر (الاستقرار المالي Y) كمتغير معتمد ومؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر للمدة ٢٠١٦- ٢٠٢١ وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (افيز ١٢).

جدول (٣) المتغيرات المستخدمة في البحث

ت	(رمز المتغير)	(اسم المتغير)	توصيفه
١	Y	الاستقرار المالي	متغير معتمد (الاستقرار المالي)
٢	X	مخاطر السيولة	متغير مفسر (مخاطر السيولة)

المصدر: الجدول ترتيب الباحثة .

ثانياً: اختبار سكون البيانات المقطعية للمتغيرات المدروسة - سيتم اختبار إستقرارية البيانات ولكل متغير من المتغيرات المذكورة في هذه البحث وذلك من خلال جذر الوحدة وكالاتي:

رسم سكون البيانات المقطعية

أختبار سكون ((2002 Levin, Lin and Chu-LLC

ويظهر الجدول (١٢) نتائج اختبار ((2002 Levin, Lin and Chu-LLC)) ان المتغيرات جميعها استقرت عند المستوى (Level) والبعض الآخر استقر عند الفرق الاول (١) كما يلي:

جدول (١٢) نتائج جذر الوحدة

panel unit root test						
Levin, Lin & Chu t						
	At Level			At First Difference		
	t-Statistic	Prob	الحالة	t-Statistic	Prob	الحالة
Y	-٤,٣٧٦٨٨	٠,٠٠٠٠	Intercept	-١٢,٦٧٦٧	٠,٠٠٠٠	Intercept
X	-2.37921	0.0087	Intercept	-7.00976	0.00٠٠	Intercept

المصدر: الجدول من ترتيب الباحثة باستخدام البرنامج الاحصائي (أفيز ١٢).

اختبار Pesaram and Shin (IPS، (2003) I'm)

ونلاحظ من خلال الجدول (١٢) نتائج اختبار Pesaram and Shin ، (2003) I'm

IPS ان المتغيرات استقرت عند الفرق (١) ولم تستقر عند المستوى كما يلي:

جدول (١٣) اختبارات جذر الوحدة (Panel unit root test.)

panel unit root test						
I'm, Pesaram and Shin (IPS)						
	At Level			At First Difference		
	t-Statistic	Prob	الحالة	t-Statistic	Prob	الحالة
Y	-0.13225	0.4474	Intercept	-4.09795	0.0000	Intercept
X1	0.61512	0.7308	Intercept	-2.05000	0.0202	Intercept

المصدر: الجدول من ترتيب الباحثة باستخدام البرنامج الاحصائي (أفيز ١٢).

الارتباط الاحصائي بين (مخاطر السيولة والاستقرار المالي).

جدول (١٤) علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

Covariance Analysis: Ordinary	
Date: 12/16/22 Time: 16:03	
Sample: 2016 2021	
Included observations: 48	
Covariance	
Probability	مخاطر السيولة (X)
الاستقرار المالي (Y)	-289.7940
	0.٠٠97

الجدول: من ترتيب الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي افيز ١٢.

يظهر الجدول ((١٤)) أعلاه ان وجود علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر مخاطر السيولة كمتغير مفسر (X_t) والمتغير المعتمد (الاستقرار المالي Y) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية وهي اقل من (0.05).

المطلب الثاني: السببية من خلال كرانجر (Granger Causality Tests) قصيرة الاجل

يمكن من خلال كرانجر معرفة اتجاه السببية بين متغيرات البحث وان هذا الاختبار يظهر هذا اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه (واحد) او (باتجاهين) متبادلين ومن خلال الاحتمالية لقيمة (F) الإحصائية يمكن تحديد اتجاه هذه العلاقة فاذا كانت (Prob) أكبر من ٥% نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة بعدم وجود علاقة سببية أما إذا كانت (Prob) اقل من ٥% نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

جدول (١٥) نتائج سببية كرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 12/16/22 Time: 16:25			
Sample: 2016 2021			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause Y	32	0.64097	0.5346
Y does not Granger Cause X		8.10692	0.0017

المصدر: الجدول من ترتيب الباحثة باستخدام البرنامج الاحصائي (أفيز ١٢).

نلاحظ الجدول اعلاه الذي يوضح نتائج سببية كرانجر وجود علاقة سببية باتجاه واحدة بين (الاستقرار المالي Y) ومؤشر (مخاطر السيولة X) وان (احتمالية F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من ٥% اي ان (Y) يسبب تغير حاصل في (X).

ثالثاً: أثر مؤشر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي - سيتم اجراء اختبارات التشخيصية لبيانات البحث وذلك من اجل تحديد المشاكل التي تؤثر على دقة البيانات المستخدمة في هذه البحث ومعالجتها للوصول الى أحسن النتائج ومن أهم هذه الاختبارات هي:

مشكلة (اختلاف التباين) : للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يلي:

جدول (١٦) نتائج اختبار (Panel Period Heteroskedasticity)

Panel Period Heteroskedasticity LR Test			
Specification: Y X			
	Value	Df	Probability
Likelihood ratio	32.05684	1	0.08765

LR test summary:			
	Value	Df	
Restricted LogL	-32.4113	28	
Unrestricted LogL	-33.3828	28	

المصدر: الجدول من ترتيب الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews.10.

يوضح لنا الجدول (١٦) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.08765) وهي أكبر (٥%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية.

الكشف (الارتباط الذاتي): ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

جدول (١٧) نتائج اختبار (Residual Cross-Section Dependence Test)

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 6			
Cross-sections included: 8			
Total panel observations: 48			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	40.23461	28	0.0630
Pesaran scaled LM	1.634918		0.1021
Pesaran CD	-0.290125		0.7717

المصدر: الجدول من ترتيب الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي افيز ١٢.

يوضح لنا الجدول (١٧) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان احتمالية (F-statistic) جميعها أكبر (٥%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

نماذج البائل داتا الثلاث سيتم الاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين (مخاطر السيولة) والاستقرار المصرفي) ومن ثم اسلوب المفاضلة بين هذه النماذج. وهي كما يلي:

١- نموذج (الانحدار التجميعي) .

جدول (١٨) نتائج الانحدار (نموذج الانحدار التجميعي)

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares

Date: 12/17/22 Time: 21:08				
Sample: 2016 2021				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 48				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.0065	0.045788	-1.006036	0.0097
C	40.91909	8.263346	4.951879	0.0000
Root MSE	24.63170	R-squared		0.022529
Mean dependent var	33.45180	Adjusted R-squared		0.021258
S.D. dependent var	25.16471	S.E. of regression		25.16147
Akaike info criterion	9.329279	Sum squared resid		29122.58
Schwarz criterion	9.407245	Log likelihood		-221.9027
Hannan-Quinn criter.	9.358742	F-statistic		1.012109
Durbin-Watson stat	1.760027	Prob(F-statistic)		0.319661

الجدول: من ترتيب الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي افيز ١٢.

أظهرت لنا نتائج الجدول (١٧) اعلاه يظهر اتجاه العلاقة ويتبين من خلال الاشاره بأنها علاقة عكسية بين (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر، والاستقرار المالي (Y) كمتغير معتمد ، اي عند زيادة مخاطر السيولة بمقدار (١٠٠%) فان الاستقرار المالي ينخفض بمقدار (٥%) وعند مستوى احتمالية اقل من (٥%) وأظهر اختبار R^2 الذي بلغ (٠,٢) اي أن مؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر قد وضح (٢%) من التغيرات الحاصل في المتغير المعتمد مؤشر (الاستقرار المالي Y)، وأن (98%) تعود الى عوامل اخرى ، بكلام اخر أن (٢%) هي قدرة المتغير ال مفسر على التنبؤ بالمتغير ال معتمد . أما بالنسبة (F) عند مستوى احتمالي (0.319661) Prob أكبر من (٥%) فهي تدل على عدم معنوية النموذج بالكامل، أما مؤشر دوربن – واتسن التي بلغت قمتها (١,٧٦٠٠٢٧) وهذا يعني ان الأنموذج خالي من (مشكلة الارتباط الذاتي).

٢- نموذج (التأثيرات الثابتة) :

جدول (١٩) نتائج الانحدار (نموذج التأثيرات الثابتة)

Dependent Variable: Y				
Method: Panel Least Squares				
Date: 12/17/22 Time: 21:13				
Sample: 2016 2021				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 48				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.141325	0.052574	-2.688109	0.0105
C	56.36114	9.035715	6.237596	0.0000

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
Root MSE	18.74701	R-squared	0.433209
Mean dependent var	33.45180	Adjusted R-squared	0.316944
S.D. dependent var	25.16471	S.E. of regression	20.79794
Akaike info criterion	9.074945	Sum squared resid	16869.61
Schwarz criterion	9.425795	Log likelihood	-208.7987
Hannan-Quinn criter.	9.207532	F-statistic	3.726047
Durbin-Watson stat	2.732165	Prob(F-statistic)	0.002541

الجدول: من ترتيب الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي افيز ١٢

أظهرت لنا نتائج الجدول اعلاه وجود علاقة عكسية بين مؤشر مخاطر السيولة (X) كمتغير مفسر، والاستقرار المالي (Y) كمتغير معتمد ، اي عند زيادة مخاطر السيولة بمقدار (١٠٠%) فان الاستقرار المالي ينخفض بمقدار (١٤%) وعند مستوى احتمالية اقل من (٥%) وأظهر اختبار R^2 الذي بلغ (٠,٤٣) اي أن مؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر قد وضع (٤٣%) من التغيرات الحاصل في المتغير ال معتمد مؤشر (الاستقرار المالي Y)، وأن (٥٧%) تعود الى عوامل خارجية ، بكلام اخر أن (٤٣%) هي قدرة المتغير ال مفسر على التنبؤ بالمتغير ال معتمد . أما بالنسبة لاختبار (F) عند مستوى احتمالي (0.002541) Prob أصغر من (٥%) فهي تدل على معنوية النموذج بالكامل، أما مؤشر دوربن – واتسن (D-W) التي بلغت قيمتها (٢,٧٣٢١٦٥) وهذا يعني ان الأنموذج خالي من (مشكلة الارتباط الذاتي).

٣- نموذج (التأثيرات العشوائية):

جدول (٢٠) نتائج (نموذج التأثيرات العشوائية)

Dependent Variable: Y				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 12/17/22 Time: 21:18				
Sample: 2016 2021				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 48				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.100613	0.046850	-2.147543	0.0371
C	49.76157	9.486199	5.245681	0.0000
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			13.65231	0.3011
Idiosyncratic random			20.79794	0.6989
Weighted Statistics				
Root MSE	20.77897	R-squared		0.087806
Mean dependent var	17.66658	Adjusted R-squared		0.067975
S.D. dependent var	21.98629	S.E. of regression		21.22588

Sum squared resid	20724.74	F-statistic	4.427852
Durbin-Watson stat	2.313474	Prob(F-statistic)	0.040852

الجدول: من ترتيب الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي افيز ١٢.

أظهرت لنا نتائج الجدول اعلاه وبالنظر الى نوع الإشارة السالبة يتبين ان العلاقة عكسية بين (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر، و(الاستقرار المالي Y) كمتغير معتمد ، اي عند زيادة مخاطر السيولة بمقدار (١٠٠%) فان الاستقرار المالي ينخفض بمقدار (10%) وعند مستوى احتمالية اقل من (٥%) وأظهر اختبار R^2 الذي بلغ (٠,٨) اي أن مؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر قد وضح (٨%) من التغيرات الحاصل في المتغير ال معتمد مؤشر (الاستقرار المالي Y)، وأن (٩٢%) تعود الى عوامل خارجية ، بكلام اخر أن (٨%) هي قدرة المتغير ال مفسر على التنبؤ بالمتغير ال معتمد . أما بالنسبة لاختبار (F) عند مستوى احتمالي (0.040852) Prob أصغر من (٥%) فهي تدل على معنوية النموذج بالكامل، أما مؤشر دوربن – واتسن التي بلغت قيمتها (٢,٣١٣٤٧٤) وهذا يعني ان الأنموذج خالي من مشكلة (الارتباط الذاتي).

الفصل الرابع : الإستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات - توصلت البحث إلى إستنتاجات عديدة أهمها ما يأتي:

- ١- اظهرت اختبارات سكون (جذر الوحدة) ان جميع المتغيرات مستقرة وبهذا الشرط تمكنا من تطبيق أنموذج البائل داتا.
- ٢- تبين من خلال الإشارة السالبة وجود علاقة ارتباط (سالبة) بين مؤشر (مخاطر السيولة) كمتغير مفسر (X) والمتغير المعتمد (الاستقرار المالي Y) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية وهي اقل من (٠,٠٥).
- ٣- واطهرت نتائج كرانجر وجود علاقة سببية (باتجاه واحدة) بين (الاستقرار المالي Y) و(مخاطر السيولة X) بمعنى ان التغير في مؤشر (Y) يسبب تغير في مؤشر (X).
- ٤- أظهرت لنا نتائج النموذج الاول التجميعي وبالاعتماد على إشارة العلاقة السالبة وجود علاقة عكسية بين (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر، و(الاستقرار المالي Y) كمتغير معتمد ، اي عند زيادة مخاطر السيولة بمقدار (١٠٠%) فان الاستقرار المالي ينخفض بمقدار (٥%) وعند مستوى احتمالية اقل من (٥%).
- ٥- وأظهرت نتائج اختبار R^2 الذي بلغ (٠,٢) اي أن مؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر قد وضح (٢%) من التغيرات الحاصل في المتغير ال معتمد مؤشر (الاستقرار المالي Y).

(Y)، وأن (٩٨%) تعود الى عوامل اخرى خارجية لا علاقة لها بالنموذج ، بكلام اخر أن (٢%) هي قدرة المتغير ال مفسر على التنبؤ بالمتغير ال معتمد .

٦- أظهرت لنا نتائج النموذج الثاني (الثابت) ومن خلال الاشارة السالبة وجود علاقة عكسية بين مؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر، و(الاستقرار المالي Y) كمتغير معتمد ، اي عند زيادة مخاطر السيولة بمقدار (١٠٠%) فان الاستقرار المالي ينخفض بمقدار (١٤%) وعند مستوى احتمالية اقل من (٥%).

٧- وأظهرت نتائج اختبار R2 الذي بلغ (٠,٤٣) اي أن مؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر قد وضح (٤٣%) من التغيرات الحاصل في المتغير ال معتمد مؤشر (الاستقرار المالي Y)، وأن (٥٧%) تعود الى عوامل اخرى خارجية لا علاقة لها بالنموذج ، بكلام اخر أن (٤٣%) هي قدرة المتغير ال مفسر على التنبؤ بالمتغير ال معتمد .

٨- وأظهرت لنا نتائج الانحدار العشوائي وجود علاقة عكسية بين مؤشر مخاطر السيولة (X) كمتغير مفسر، والاستقرار المالي (Y) كمتغير معتمد ، اي عند زيادة مخاطر السيولة بمقدار (١٠٠%) فان الاستقرار المالي ينخفض بمقدار (١٠%) وعند مستوى احتمالية اقل من (٥%).

٩- وأظهرت نتائج اختبار R2 الذي بلغ (٠,٨) اي أن مؤشر (مخاطر السيولة X) كمتغير مفسر قد وضح (٨%) من التغيرات الحاصل في المتغير ال معتمد مؤشر (الاستقرار المالي Y)، وأن (٩٢%) تعود الى عوامل اخرى خارجية لا علاقة لها بالنموذج ، بكلام اخر أن (٨%) هي قدرة المتغير ال مفسر على التنبؤ بالمتغير ال معتمد .

١٠- وأظهرت لنا النتائج اختيار النموذج الاحسن والافضل للدراسة من خلال الاختبار النموذج التجميعي الثابتة وهو اختبار احصائية (فيشر) عند مستوى احتمالية لم تتجاوز ٥% ، أي نختار الافضل وهو نموذج التأثيرات الثابتة.

ثانياً: التوصيات

بعد مناقشة النتائج وتفسير ما تم التوصل إليه وعرض الاستنتاجات يمكن التوصية لما يأتي:

١- لا بد من تخفيض حجم خسائر القروض للمصارف قيد الدراسة وذلك من خلال إعادة جدولة القروض لديها، فانخفاض هذه الخسائر يؤدي إلى تحسين مستوى الاستقرار المالي لدى المصارف

٢- لا بد من وجود إدارة سليمة في المصارف قيد الدراسة للتحكم في نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل لما لها من أثر سلبي في مقياس الاستقرار المالي، وتوظيف الأموال المتاحة لديها في محفظة متنوعة

٣- التأكيد على وجود إدارة سليمة للتحكم في نسبة الودائع المتقلبة إلى إجمالي الودائع، ونسبة الودائع المتقلبة إلى إجمالي الأصول لما لهما من أثر سلبي في نسبة كفاية رأس المال، وذلك من خلال تحفيز الزبائن على الإيداع طويل الأجل أطول مدة لاستحقاق الودائع الطويلة الأجل سنة واحدة.

٤- ضرورة قيام المصارف التجارية عينة البحث في المحافظة على تعزيز المعدلات المتحققة من نموذج (Z-score) وذلك عن طريق تعزيز العائد المتحقق على مستوى الموجودات وحق الملكية

٥- ضرورة اهتمام المصارف التجارية بتقليل مستويات مخاطر السيولة لما لها من علاقة بحالة عدم الاستقرار المالي.

٦- ضرورة توعية المصارف التجارية بأهمية مؤشرات التعافي المالي والحرص على تحقيقها لأنها تحافظ على الصحة المالية وتجعل المصارف بوضع جيد وتعمل على معالجة وضع عدم الاستقرار المالي.

٧- ضرورة الحث على إجراء دراسات تتناول موضوعات الاستقرار المالي والتشجيع على ذلك لأن تناولها أمر مهم يساعد في الكشف عن أمور كثيرة ناتجة عن الأزمات والتعافي المالي الذي يعني العودة إلى الوضع الذي كان قبل الأزمة أي التعافي منها.

المصادر

١. أبو رحمه، سيرين سميح، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية التجارة، جامعة السالمية، فلسطين، ٢٠٠٩ .
٢. الشاذلي، أحمد شفيق "الطار العام لاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه " أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، منشورات فصلية، ٢٠١٤ .

٣. الطيب ، محمد شفيق وآخرون ، أساسيات الإدارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٢ .
٤. عقل ، مفلح محمد ، " وجهات نظر مصرفية " ، الجزء الأول و الثاني ، عمان ، الأردن : ٢٠٠٠ .
٥. علي، احمد ابراهيم ، متطلبات الاستقرار المالي التحوط الكلي وموازن المدفوعات مابعد الازمة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد التاسع والعشرون ، العراق ، ٢٠١١
٦. العلي، أسعد حميد ، " إدارة المصارف التجارية " ، ط ١ ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٧. محسن، مها مزهر ، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب القيم المعيارية و خلال المدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٩٢ ، العراق ، ٢٠١٦ .
٨. مريم، صديقي واحمد، زناقي، ٢٠٢٣، إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة، مجلة الإدارة والتنظيم، العدد ٥، الجزائر.
٩. الموسوي ، نورة عواد عبد العزيز ، (إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي) ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة، العراق ، ٢٠١٧ .

Reference

1. Abdel Hamid, Abdel Muttalib, Comprehensive Banks Operations and Management, University House for Printing, Publishing and Distribution, Alexandria, Egypt, 2008
2. Adalsteinsson, Gudni . The Liquidity Risk Management Guide From Policy to Pitfalls, First published , United Kingdom , John Wiley ,2014 .
3. Al-Husseini, Falah Hassan Aday, Al-Douri, Moayad Abdul Rahman Abdullah. Management of banks. Wael Publishing House, 4th Edition 2008.
4. BSI., Blaise Gadanecz , "Recent initiatives by the Basel-based committees and groups " , BIS Quarterly Review , September 2008.

5. Elisabetta Montanaro, " Central Bank And Financial Supervision: New Tendencies", FESSUD, working Paper Series, 2016.
6. Ferguson ,Roger, "Should Financial Stability Be An Explicit central Bank Objective ?", Conference at the IMF in Washington, D.C., Washington . Federal Reserve Board, September 16–17, 2003.
7. Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5 th Ed., New York: John Wiley & Sons, Inc, 1999.
8. Howells, Peter , Bain , Keith . " Financial Markets and Institutions " 5th ed, England ,prentice Hall , 2007.
9. Jeemy C. Stein," Monetary Policy as Financial stability Regulation", published scientific paper , the quarterly journal of economics, Oxford University . UK, volume 127, issue 1, 2011.
10. Kemal Kozaric &Emina Zunic ," Financial Soundness Indicators In Bosnia and Herzegovina Banking sector ",UTMS Journal of economic 5(2) , 2014 .
11. Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott, Bank Management, 4th ed., 2000.
12. Schinasi Garry J., " Definition of Financial Stability ", International Monetary Fund , working paper No 04/187,2004 .